44 بالمئة منها تتوقع تحسن الأوضاع خلال الـ 12 شهرا المقبلة

زيادة مستوى ثقة الشركات في مصر لأعلى مستوى خلال 10 أشهر

قالت وزارة المالية المصرية أمس الأربعاء إن صافي استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية زاد إلى 15.8 مليار دولار بنهاية فبراير.

ويزيد ذلك عن مستوى 13.1 مليار دولار المسجل بنهاية يناير ، لكنه يقل عن مستوى 17.5 مليار دولار المسجل في نهاية يونيو و23.1 مليار دولار في نهاية مارس 2018.

تعتمد مصر على الاقتراض الخارجي والأموال الساخنة من الأجانب في أدوات الدين لتوفير الدولار بجانب المصادر الأساسية مثل إيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين في الخارج والصادرات التي لم تشهد نموا يضاهي خطوة تحرير سعر صرف الجنيه في أواخر 2016.

وهبط مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص في مصر التابع لبنك الإمارات دبي الوطني – وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط – من 48.5 نقطة في شهر يناير إلى 48.2 نقطة في شهر فبراير، وأشار إلى تدهور طفيف في أحوال اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وكانت القراءة هي أضعف قراءة مسجلة في قرابة عام ونصف.

شهدت الشركات المصرية تراجعاً في الطلبات الجديدة بمعدل قوي في شهر فبراير، وذلك بسبب ضعف أوضاع السوق وتراجع التصدير. وكان انخفاض إجمالي المبيعات هو الأقوى في 20 شهراً، حيث هبط معدل الطلب الأجنبي بأسرع معدل منذ شهر أكتوبر 2016.

وبالرغم من صعوبة أوضاع التشغيل، فقد كانت الشركات متفائلة بشأن مستقبل الإنتاج في شهر فبراير. وارتفع مستوى الثقة الإجمالي إلى أعلى مستوى في 10 أشهر، وتوقع 44% من الشركات أن تتحسن الأوضاع في الـ12 شهراً المقبلة. وأشار البعض إلى النمو التجاري المخطط له باعتباره سببًا رئيسيًا لهذه الثقة.

كما تراجع النشاط التجاري بمعدل أسرع في شهر فبراير، لتمتد بذلك سلسلة الانكماش الحالية إلى ستة أشهر. وأشارت الشركات إلى ضعف المبيعات وسوء أحوال الطقس ونقص السيولة.

انخفض حجم المشتريات للمرة الأولى في خمسة أشهر. ومع ذلك، فلم تتغير مستويات المخزون. وفي حين استعانت بعض الشركات بمخزونها في خطوط الإنتاج، فقد وجدات شركات أخرى أن ضعف معدل الطلب سبب تراكم المخزون.

مخزونات الخام الأميركية ترتفع 7.3 مليون برميل

النفط ينخفض بفعل توقعات متفائلة للإنتاج الصخري

انخفضت أسعار النفط أمس الأربعاء بفعل توقعات إيجابية للإنتاج من شركتين أمريكيتين كبيرتين لإنتاج النفط وارتفاع مخزونات الخام الأسبوعية في الولايات المتحدة، وهو ما طغى على تخفيضات الإنتاج التي تقودها أوبك.

وبحلول الساعة 0745 بتوقيت جرينتش، بلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 65.47 دولار للبرميل، منخفضة 39 سنتا أو 0.6 بالمئة مقارنة مع سعر التسوية السابقة. وانخفض برنت إلى 65.22 دولار للبرميل في وقت سابق من الجلسة.

وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 0.7 بالمئة أو 41 سنتا إلى 56.15 دولار للبرميل.

ونشرت شيفرون وإكسون موبيل تقديرات بشأن الإنتاج في حوض برميان تشير إلى زيادة إنتاج النفط الصخري.

كما أظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أيضا زيادات أكبر من المتوقع في مخزونات الخام بالولايات المتحدة.

وقال معهد البترول إن مخزونات النفط الأمريكية ارتفعت 7.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الأول من مارس إلى 451.5 مليون، مقارنة مع توقعات المحللين التي أشارت لزيادة قدرها 1.2 مليون برميل.

ومن المقرر صدور البيانات الرسمية من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية التابعة لوزارة الطاقة في وقت لاحق.

وتقوض الزيادة في إنتاج أمريكا الشمالية الجهود الحالية التي تقودها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لخفض الإمدادات.

بنك إنجلترا: النظام المالي الأوروبي غير جاهز لبريكست

حذر بنك إنجلترا من أن النظام المالي الأوروبي غير جاهز تماما لبريكست بلا اتفاق أو Brexit NO DEAL.

وتواجه رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، اتهامات بـ»شراء» دعم النواب لخطتها لبريكست بعد تأسيس صندوق بقيمة 1،6 مليار جنيه (1،87 مليار يورو) للمناطق الفقيرة.

وقالت الحكومة إن الصندوق سيسمح بـ»تحفيز النشاط الاقتصادي» في المناطق التي «لم تستفد من النمو بالطريقة نفسها كالمناطق الأكثر ازدهاراً في البلاد».

وأعلنت ماي لدى عرضها الصندوق أنه «في كافة أنحاء البلاد التصويت الشعبي لصالح بريكست يعبر عن رغبة في التغيير. وتابعت «لفترة طويلة لم يكن الازدهار موزعاً بإنصاف».

وأكثر من نصف الأموال ستخصص لمناطق شمال ووسط بريطانيا التي صوتت بكثافة لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي خلال استفتاء يونيو 2016.

وقال وزير المال في حكومة الظل العمالية (حزب المعارضة الرئيسي)، جون ماكدونل، «يظهر هذا الصندوق يأس الحكومة التي باتت مضطرة لرشوة النواب لدعم» اتفاق بريكست.

وأضاف «مدننا تواجه صعوبة بسبب اقتطاعات في الموازنة منذ عقد».

وتجد ماي صعوبة في الحصول على غالبية في البرلمان البريطاني للمصادقة على اتفاق بريكست المبرم مع بروكسل نهاية نوفمبر.

ورفض غالبية النواب الاتفاق في يناير ووعدت ماي بتنظيم تصويت جديد بحلول 12 مارس.

العريان: اقتصاد أوروبا يتباطأ بأكثر من المتوقع

محمد العريان

قال محمد العريان كبير المستشارين الاقتصاديين لدى مجموعة أليانز الألمانية للتأمين إن اقتصاد أوروبا يتباطأ بوتيرة أكبر مما يعتقد كثير من المستثمرين، محذرا من أن ذلك يشكل أكبر تهديد للسوق.

وقال العريان في مقابلة مع رويترز إن البنك المركزي الأوروبي لديه أدوات محدودة تحت تصرفه للتحرك في مواجهة أي ضعف اقتصادي، بينما الحكومات الأوروبية ليست مستعدة للاستجابة من خلال الإنفاق.

وتابع «يقلل الناس من مدى سرعة التباطؤ في أوروبا».

وعدل صندوق النقد الدولي بالخفض من توقعاته لنمو منطقة اليورو إلى 1.6 في المئة في يناير ، من 1.9 في المئة، قبل ثلاثة أشهر، لكن العريان يعتقد أن تلك التوقعات الأقل مغرقة في التفاؤل.

ويتوقع العريان، وهو الرئيس التنفيذي السابق لبيمكو، وهي شركة استثمار عملاقة في السندات مملوكة لأليانز، أن تواجه منطقة اليورو صعوبات لتحقيق نمو بنسبة واحد في المئة للناتج المحلي الإجمالي هذا العام.

الشارقة تعتزم إصدار صكوك دولارية بـ500 مليون دولار

ذكرت مصادر لوكالة بلومبيرغ ، أن حكومة الشارقة تطلب من البنوك المساعدة في ترتيب إصدار سندات إسلامية (صكوك) مقومة بالدولار بقيمة 500 مليون دولار خلال الشهر الحالي.

وتتوقع وكالة S|P للتصنيف الائتماني أن يتعافى الاقتصاد في الإمارات تدريجياً عام 2021 بدعم من قطاع البناء والسياحة والتصنيع، إضافة إلى معرض WorldExpo المقام في دبي العام المقبل. يُذكر أن حكومة الشارقة كانت قد باعت سندات في ديسمبر الماضي، عندما أعادت فتح سنداتها الإسلامية لأجل 10 سنوات لجمع 200 مليون دولار.

قطر تعتزم إصدار سندات بـ 10 مليارات دولار

ذكرت مصادر مطلعة لوكالة رويترز، أن قطر تعتزم إصدار سندات دولية بقيمة تصل إلى 10 مليارات دولار هذا الأسبوع. وأشارت المصادر إلى أنه من المرجّح أن تعلن الحكومة عن الإصدار قريباً .

وقالت المصادر إن مجموعة من البنوك من بينها Standard Chartered عُيّنت لترتيب عملية الإصدار، فيما أشار أحد المصادر إلى أن باركليز سيكون له دور أساسي في إصدار السندات.

وتشمل آجال الاستحقاق لـ»قطر» العام المقبل سندات سيادية بقيمة 2.5 مليار دولار، وقرض بنكي بقيمة 5.5 مليار دولار يستحق في ديسمبر من عام 2020.

نمو قطاع الخدمات الصيني في فبراير الأدنى خلال 4 أشهر

أظهر مسح خاص نُشرت نتائجه أن قطاع الخدمات الصيني نما بأبطأ وتيرة في أربعة أشهر في فبراير، متعرضا لضغوط جراء انخفاض طلبيات التوريد الجديدة داخل البلاد وخارجها، بما يبرز تنامي المصاعب التي يواجهها الاقتصاد والتوقعات الصعبة للشركات هذا العام.

وانخفض مؤشر تساي شين ماركت لمديري المشتريات بقطاع الخدمات إلى 51.1 وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر وبتراجع حاد من قراءة يناير البالغة 53.6. ويفصل مستوى الخمسين بين النمو والانكماش.

وتتماشى النتائج بشكل كبير مع ما أظهره مقياس رسمي للقطاع الأسبوع الماضي، حيث أوضح تباطؤ قطاع الخدمات في فبراير شباط بعد انتعاشه لشهرين متتاليين.

وتعول الصين على قطاع خدمات أقوى للتحوط من تباطؤ قطاع الصناعات التحويلية الضخم والذي يتأثر سلبا من ارتفاع تكاليف العمالة والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. لكن المستهلكين باتوا أكثر حذرا بشأن الإنفاق مع تباطؤ نمو الدخل في ظل تباطؤ اقتصادي أوسع نطاقا.

وهبط نمو الطلبيات الجديدة إلى أضعف مستوى منذ أكتوبر، في حين ارتفعت أيضا مبيعات التصدير بأبطأ وتيرة في خمسة أشهر، بما يشير إلى ضعف الطلب في داخل البلاد وخارجها.

وتراجع مؤشر تساي شين المجمع لمديري المشتريات في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، المنشورة نتائجه ، إلى 50.7 في فبراير من 50.9 في يناير.

«الاتحاد الأوروبي» بصدد توسيع قائمة سوداء للملاذات الضريبية

قال مسؤول في الاتحاد الأوروبي لرويترز إن دول الاتحاد أضافت عشر ولايات قضائية إلى مسودة قائمة سوداء للملاذات الضريبية، من بينها برمودا ودولة الإمارات، في تحرك سيزيد عدد الدول المدرجة على القائمة إلى ثلاثة أمثال.

يأتي هذا الإجراء بعد ما يزيد عن عام على قرار الاتحاد الأوروبي بإضافة ولايات قضائية ليست متعاونة في المسائل الضريبية إلى القائمة السوداء ومراقبة دول تعهدت بإجراء تغييرات في قواعدها الضريبية لتتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي.

وفي اجتماع عقد أمس الأربعاء، من المنتظر أن يوافق مندوبو الاتحاد الأوروبي على القائمة الجديدة، التي سيتبناها وزراء مالية الاتحاد رسميا في اجتماعهم يوم 12 مارس.

وتتضمن القائمة الحالية خمس ولايات قضائية فقط، وهي ساموا وترينيداد وتوباجو وثلاث مناطق تابعة للولايات المتحدة، وهي ساموا الأمريكية وجوام والجزر العذراء.

وقال المسؤول إن مسودة القائمة الجديدة توسعت لتضم 15 ولاية قضائية، من بينها دولة الإمارات وسلطنة عمان ومنطقة برمودا البريطانية وجزر أخرى في الكاريبي والمحيط الهادي.

وعلى الرغم من ذلك، ما زالت دول الاتحاد الأوروبي تدرس ما إذا كانت ستضيف برمودا ودولة الإمارات أم لا، حسبما قال المسؤول.

ويأتي هذا الإجراء بعدما تحركت دول في الاتحاد الأوروبي لعرقلة تبني قائمة سوداء أخرى لدول تُبدي قصورا في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وضمت تلك القائمة السعودية وبنما والمناطق الأمريكية الثلاث الموجودة بالفعل على القائمة السوداء الضريبية.

تراجع التحويلات الشخصية للسعوديين للشهر الرابع على التوالي

عرضت شركة الراجحي المالية في تقرير عن اقتصاد السعودية، أبرز المؤشرات التي تضمنتها إحصاءات مؤسسة النقد العربي السعودي ساما، والتي عكست تحسن المؤشرات، ونمو القروض في مختلف القطاعات.

وبحسب الراجحي المالية، فإنه «وفقا لأحدث تقرير اقتصادي شهري أصدرته مؤسسة النقد العربي السعودي في شهر يناير، يبدو أن اقتصاد المملكة العربية السعودية يشهد تحسنا متوسطا، في ظل ارتفاع جيد في أسعار النفط على إثر خفض إنتاج دول الأوبك وبعض الدول غير الأعضاء في أوبك».

وقد ارتفعت القروض المقدمة للقطاع الخاص للشهر العاشر على التوالي (2.4%+ على أساس سنوي؛ 0.3%– على أساس شهري) في يناير، بينما شهدت مطالبات البنوك على القطاع الحكومي ارتفاعا أيضا (19.5%+ على أساس سنوي؛ 4.7%+ على أساس شهري). وقد استمر إنفاق المستهلكين في الارتفاع على أساس سنوي في يناير، كما يعكس ذلك التحسن في عمليات نقاط البيع (31.8%+ على أساس سنوي؛ 3.0%– على أساس شهري).

وفي السحوبات عن طريق الصرافات الآلية (1.6%+ على أساس سنوي؛ 1.0%– على أساس شهري)، بجانب الارتفاع في عمليات نقاط البيع بنسبة أكبر من ارتفاع عمليات السحب النقدي قد يوحي بانتعاش التجارة الإلكترونية. وقد انخفضت التحويلات الشخصية للمواطنين السعوديين للشهر الرابع على التوالي في يناير (20.6%– على أساس سنوي) بيد أن تحويلات غير السعوديين ارتفعت (6.1%+ على أساس سنوي) بعد أن سجلت انخفاضا لثلاثة أشهر على التوالي.

وانخفضت احتياطيات مؤسسة النقد العربي السعودي في الخارج للمرة الأولى خلال 10 أشهر، وذلك في شهر يناير (0.9%– على أساس سنوي؛ 1.3%– على أساس شهري).

ورغما عن هذا الانخفاض، فإن المملكة لديها احتياطيات كافية تجعلها قادرة على السيطرة على العجز المالي في عام 2019، وإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة السعودية تخطط لإصدار صكوك دولية في النصف الثاني من 2019 (يمكن أن يبلغ إجمالي الصكوك التي سيتم إصدارها في 2019 حوالي 31 مليار دولار، حسب تقارير صدرت عن بعض وسائل الإعلام)، ومن شأن ذلك أن يتيح مجالا كافيا لسد العجز لفترة أطول وفي الوقت ذاته.

ودخل مؤشر تكلفة المعيشة نطاق الانكماش في يناير 2019 (1.9%– على أساس سنوي؛ 0.3%– على أساس شهري) للمرة الأولى منذ عام 2017، نظرا لخروج تأثير ضريبة القيمة المضافة للفترة المقارنة.

وكان القطاع الأكثر تأثيرا وراء حالة الانكماش هو انخفاض قطاع «المساكن، المياه، الكهرباء الغاز» (يشكل حوالي ربع المؤشر)، الذي ربما يكون قد تأثر بانخفاض أسعار إيجارات المساكن نتيجة للطلب المنخفض بسبب خروج أعداد كبيرة من الأجانب من البلاد. وإجمالا، يمكن القول إن ارتفاع أسعار النفط والتزام الحكومة برفع مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد، سوف يساعد اقتصاد المملكة في الاستمرار في التوسع أكثر. (للاطلاع على التقرير الكامل يمكن الضغط على الملف المرفق)